

Strategy  
WATCH



المركز  
الإستراتيجي

# التقرير الإستراتيجي السوري

العدد رقم 74 - 23 ديسمبر 2019



حصار عام 2019

# حصاد عام 2019



## واشنطن: أزمة في القيادة وغموض في الرؤية

شهدت الأروقة السياسية في واشنطن صراعاً محتدماً بين البيت الأبيض والمؤسسات التشريعية والأمنية وذلك في أعقاب قرار الرئيس الأمريكي سحب القوات الأمريكية من سوريا (19 ديسمبر 2018)، حيث شن قادة المجتمع الأمني، والمحافظون الجدد، وصقور الجمهوريين حملة ضد ترامب لثنيه عن قراره، وأدى ذلك القرار إلى استقالة كل من؛ وزير الدفاع جيمس ماتيس، والمبعوث الأمريكي إلى التحالف الدولي بريت ماكغورك، ودار الحديث عن مصير الولايات المتحدة في ظل قرارات ترامب المثيرة، وتعامله المضطرب مع الملف السوري، والذي كلفه أكبر عدد من أعضاء حكومته، وفقدان الحلفاء الثقة بسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة وأنها لا تتفق مع تلك التي يفضلها كبار الضباط العسكريين ومجلس وزرائه وموظفي الأمن القومي في سوريا، إذ يميل هؤلاء إلى المكث لفترة كافية تضمن عدم عودة "تنظيم الدولة" ومنع انتشار النفوذ الإيراني.

ولم تغلح مساعي وزير الخارجية مايك بومبيو في طمأنة حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط، حيث أبدت الإدارة الأمريكية تراخياً غير مبرر إزاء التصعيد العسكري الإيراني المتمثل في استهداف ناقلات النفط في الخليج العربي وشن هجمات صاروخية ضد السفارة الأمريكية في العراق، وسعيها لتصنيع رؤوس نووية يمكن تركيبها على صواريخ بالستية، وشنها سلسلة من الهجمات النوعية ضد مواقع سعودية وإماراتية وربما إسرائيلية، مستغلة عدم رغبة واشنطن في التصعيد.

ودار الحديث في واشنطن عن الخسائر التي لحقت بالسياسة الخارجية الأمريكية جراء قرارات ترامب الارتجالية، كالخروج من اتفاقية الشراكة مع الباسيفيك مع 12 دولة محورية، والخروج من الاتفاقية النووية، ومن معاهدة باريس للمناخ، ومن معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى مع روسيا، ومن الانسحاب المفاجئ من أوكرانيا وسوريا، وذلك في مقابل حصول الكرملين على ما يريده نتيجة إضعاف ترامب عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن القومي، وتهميش المهنيين والخبراء في إدارته، وتقديم رؤاه الشخصية التي تستند لانطباعات آنية ومواقف ارتجالية عادت بعواقب وخيمة على الأمن القومي الأمريكي، حيث دأب ترامب على إدارة الشأن الخارجي من خلال مكالمات هاتفية توصف بأنها كارثية، وخاصة مكالمته سيئة السمعة مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينكسي، والتي لم يحصل قبلها على تليخيص من مستشاره للأمن القومي آنذاك جون بولتون، ومكالمته مع الرئيس مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في شهر أكتوبر الماضي، والتي أثارت سخطاً في إدارته، خاصة وأن ترامب لم يعقد اجتماعاً لمجلس الأمن القومي لمناقشة جدوى الاستجابة لرغبة أردوغان بشن عمل عسكري في سوريا، فضلاً عن رسائله الارتجالية وتخريجاته المتناقضة التي لا يستشير فيها أحداً، والتي تثير قلقاً متزايداً في المؤسسات الأمنية والعسكرية على حد سواء.

وكان لقرار الانسحاب من سوريا أثر بالغ في إضعاف مواقف وزارتي الخارجية والدفاع، والإضرار بالجنود الأمريكيين الذين يقاتلون في سوريا، حيث شعر بعضهم بالإهانة لتخليهم عن حلفائهم الأكراد، ما أدى إلى تدهور في العلاقة بين البيت الأبيض من جهة وأجهزة الاستخبارات ووزارتي الخارجية والدفاع من جهة ثانية.

وبعد استقالة ماتيس وماكغورك؛ تعمقت حالة الفوضى في الإدارة الأمريكية عقب استقالة كل من: وزير الخارجية السابق، ريكس تيلرسون، ومستشاري ترامب للأمن القومي، هيربرت ماكماستر وجون بولتون، ونقل عن مسؤول كبير في الخارجية الأمريكية قوله: "بسبب الفوضى في الإدارة، أصبحت الإرشادات العامة للسياسية مبهمة للغاية خلال هذه الفترة.. لقد بدأ الأمر وكأنه فوضى عارمة"، مؤكداً أن قرار ترامب المفاجئ بسحب القوات الأمريكية المتبقية في شهر أكتوبر 2019 قد دمر جهود الممثل الأمريكي الخاص للشأن السوري جيمس جيفري.

وعرض قرار الانسحاب العديد من الشركات الأمريكية لهزة كبيرة إزاء الانسحاب المفاجئ، وعلى رأسها شركة "أميد" التي كانت تزود قاعدة "منبج" بالمعدات الأساسية، حيث غادر ضباط الاستخبارات الأمريكيون من وكالة استخبارات الدفاع، ووكالة الأمن القومي في منتصف شهر أكتوبر الماضي، في حين واجهت الشركات التي تعمل في خدمة المنشآت وضعا حرجاً نتيجة تقدم قوات النظام في "عين العرب"، ومن بين أكثر الشركات تضرراً؛ شركة "فيرست ناشيونال" للأبنية مسبقة الصنع واللوجستيات، وشركة "أركشورس" لصناعة الطائرات المسيرة، والتي تقدم خدمات جمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع لوزارة الدفاع الأمريكية، وشركة الخدمات الدفاعية "مانتك" التي تقوم بصيانة العربات المدرعة (RG31) و(RG33) من إنتاج شركة (BAE Sytems).

وتحدثت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن تشكيك الجمهوريين الذين دعموا ترامب طوال "المعركة الروسية" بقدراته كقائد عام للقوات المسلحة في عالم يزداد خطورة، وكان مجلس النواب الأمريكي قد أطلق نهاية شهر سبتمبر الماضي تحقيقاً لدراسة إمكانية إغتيال ترامب بسبب الشبهات بأنه طلب من نظيره الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، المساعدة في جمع معلومات ضد جو بايدن المرشح المحتمل عن الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية في انتخابات 2020، مقابل توريد أسلحة لكيف.

وفي يوم الأربعاء 18 ديسمبر 2019؛ صوت مجلس النواب الأمريكي، لصالح عزل الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في ملفين يتمثلان بإساءة استخدام النفوذ وإعاقة عمل الكونغرس.





## تل أبيب: توسيع نطاق القصف الإقليمي

استغلّت تل أبيب حالة الارتباك التي سادت المنطقة عقب تراجع الموقف الأمريكي، لتعزيز نفوذها الأمني والعسكري، حيث أجرت مباحثات مع دول عربية للمساهمة في توفير الحماية الأمنية لممرات الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر، وذلك من خلال تقديم المعلومات الأمنية والمساعدة الاستخباراتية، كما وسعت دائرة عملياتها لتشمل مواقع إيرانية في سوريا والعراق ولبنان، وذلك وفق خطة تصعيد وضعها نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي لدى تعيينه في يناير 2019، وتضمنت استهداف عشرات المواقع العسكرية لإيران و"حزب الله" بسوريا، ومن ثم توسيع نطاق القصف ليشمل مواقع تابعة للحرس الثوري الإيراني غرب العراق، ما أثار لغطاً كبيراً في العراق التي ذهب رئيس وزرائها عادل عبد المهدي إلى طهران (21 يوليو) واحتج على تخزين صواريخ بالستية إيرانية في الأراضي العراقية، معتبراً أن قاسم سليمانى نكث بتعهدات سابقة بعدم نشر عتاد إيراني نوعي في الأراضي العراقية.

ومثلت عمليات القصف الإسرائيلية في العراق، قفزة كبيرة في سلم المواجهة التي تخوضها إسرائيل في المنطقة، والتي تم إتباعها في شهر يوليو بعمليات نوعية في الأراضي السورية تمثلت في تفجير أنابيب نقل النفط البحرية بمصفاة بانياس عبر صحاري إيرانية، وذلك في أعقاب تفجير سابق في شهر يونيو أدى إلى إحداث تسرب كبير في المصفاة.

وتزامن ذلك التصعيد في الأراضي السورية مع استهداف معسكر للحشد الشعبي شرق محافظة صلاح الدين العراقية، ما أدى إلى مقتل وإصابة عناصر من "حزب الله" اللبناني، ومن "الحرس الثوري" الإيراني، وتدمير قاعدة "صقر" التابعة لميليشيا "الحشد الشعبي" جنوب بغداد، فيما كثف سلاح الجو الإسرائيلي عملياته ضد المواقع الإيرانية في سوريا، حيث استهدف: موقع "تل الحارة" الإستراتيجي، وقاعدة "الطيّاس" (T-4)، ومعسكر "الطلائع القديم" ومحيط مدرسة "المحاسبة" بمصياف، والذي يحتوي على مصنع لصواريخ زلزال (2) الإيرانية، وتدمير مقرات المشروع (991) لتطوير صواريخ (Scuds) و(111 SAMs)، والقسم (340) لتطوير تقنيات صواريخ (SSM/SSR R & D)، والقسم (702) لإنتاج وقود صواريخ (SSM solid propulsion fuel) والقسم (350) لإنتاج الصواريخ، والتي تم تدميرها بالكامل.

وأتبعت تل أبيب تلك العمليات بحملة قصف أوسع نطاقاً شملت: كتيبة تابعة للواء "91 مشاة" من الفرقة الأولى المنتشرة شمال "الكسوة" والسفوح الشرقية لجبل "سلح الطير"، ومركز البحوث العلمية في "جمرايا"، وبطاريات دفاع جوي في "الصبورة" و"الديماس"، والكتيبة الفنية للواء "77د/ج" في "صحنايا"، وقيادة "الفوج 549 سرايا صراع" على سفح جبل "سلح الطير"، وكتيبة من "اللواء 84" من "الفرقة 18" على طريق حمص، ومعمل لصناعة الهياكل الهندسية المعدنية في المدينة الصناعية في "حسياء"، وموقع عسكري قرب "تلكلخ" غربي حمص، بالإضافة إلى موقع لميليشيا "حزب الله" في بلدة "المشرفة" في القلمون الغربي، ومركز للبحوث العلمية في حمص، والذي يخضع لسيطرة "قوات الرضا" التابعة للحزب، وشملت عمليات القصف منطقة تبلغ مساحتها نحو 160 كيلومتراً، حيث امتدت من حمص إلى دمشق، وأسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف قوات النظام والإيرانيين و"حزب الله"، في حين بقيت صواريخ "إس-300" رابضة في مكانها دون إخفائها من قبل النظام، ودون استهدافها من قبل الطيران الإسرائيلي.





## موسكو: الغرق في الوحل السوري

تواجه خطة بوتين لترتيب وضع شمال سوريا، واستكمال عودة كامل الأراضي السورية إلى حكم بشار الأسد عقبات يصعب التغلب عليها، حيث بادرت القوات الأمريكية إلى منع قوات النظام من السيطرة على حقول النفط في المنطقة الشرقية، مفسدة بذلك إستراتيجية روسيا للاستحواذ على نفط العراق وسوريا في المنطقتين الكرديتين ونقله إلى ساحل البحر المتوسط عبر شبكة من الأنابيب التي تمدها روسيا لضمان عدم منافسة طهران أو أنقرة.

ودفعت تلك التطورات بوتين لتبني خطة بديلة تتضمن العمل على إبرام مصالحة بين نظام الأسد و"قسد" عبر تقديم ضمانات روسية من أجل التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، والإصرار على عودة جميع الأراضي السورية للنظام، ومنع طهران في الوقت نفسه من اتخاذ الساحة السورية وسيلة للتصعيد مع تل أبيب، خاصة بعد أن أخبرته أجهزة الأمن الروسية بتفاصيل تحركات وفد من الاستخبارات الإيرانية في الأراضي السورية (18 يناير 2019) لدراسة سبل استغلال الانسحاب الأمريكي لتصعيد العمليات ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

ودفع ذلك بوتين لإقرار إستراتيجية جديدة في سوريا (مارس 2019) تتضمن حلحلة الاستعصاء الدبلوماسي من خلال تغيير شركائه في الملف السوري، حيث وجه دعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لزيارة موسكو اتفق معه على تشكيل فريق مشترك للتنسيق حول سوريا، والعمل على سحب القوات الأجنبية التي وصلت إلى سوريا بعد اندلاع الحرب الأهلية، وأسفر التقارب الروسي-الإسرائيلي عن توتر في علاقات موسكو مع إيران، حيث شهد العام الجاري اندلاع اشتباكات عنيفة بين ميليشيات محسوبة على روسيا وأخرى تابعة لإيران، في حلب وحمص ودرعا ودير الزور والبوكمال، في حين ضغطت موسكو على طهران لتقليص قواتها جنوب سوريا.

وفيما يتنامى الضغط الدولي على موسكو لوقف حملتها العسكرية الجارية في إدلب؛ تواجه روسيا عوائق كبيرة تحول دون تحقيق أهدافها، إذ لا يتواءم حجم الطموحات الروسية مع مواردها وقدراتها المتاحة، وخاصة في سوريا التي تمثل في الوقت الحالي نموذجاً لمحدودية الإستراتيجية الروسية الإقليمية، إذ لا تبدو موسكو اليوم قادرة على تحمل تكاليف الحفاظ على نفوذها في منطقة تعتبر ثانوية لمصالحها الحيوية.

وعلى الرغم من نجاح التدخل الروسي في منع سقوط النظام السوري؛ إلا أن السياسة الروسية تعاني من معضلة تحويل مكاسبها العسكرية إلى نجاحات سياسية، حيث تحاول -عبثاً- التوصل إلى تسوية سياسية تحافظ على مصالحها، ما يثير تساؤلات حول إمكانية أن يُفضي نجاحها العسكري إلى الحد من تأثيرها، خاصة وأنها تواجه مشاكل صعبة فيما يتعلق بإمكانية الخروج من سوريا دون المخاطرة بانهيار دولة الأسد، وسيؤثر ذلك -إن وقع- على سمعتها، وسيمثل دليلاً على أنها غير قادرة على تحديد النتائج في المنطقة.

وتبدو سياسات روسيا في الوقت الحالي ذات طابع انفعالي، يقوم بالاستجابة للأحداث دون القدرة على وضع قواعد للعبة أو القيام بأي إجراء استباقي، فبدلاً من التصرف كصانع للأحداث في المنطقة؛ تنتهج موسكو سياسات متواضعة تتمثل في: البحث عن شراكات مؤقتة مع القوى الفاعلة، وتحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل، فضلاً عن سعيها لتقويض النفوذ الغربي في المنطقة، دون أن تتمكن من حل أي من الصراعات المستحكمة على المدى البعيد.

ونتيجة لتلك السياسات المحدودة؛ فإن روسيا تلعب كطرف متفاعل مع الأحداث، ولا تزال عاجزة عن تحديد نمط التطورات أو عمق العلاقات، ما يرهن سياساتها ومصالحها بسياسات ومصالح دول المنطقة، ولا تبدو موسكو قادرة على قيادة أجندة إقليمية أو ممارسة الدور الدبلوماسي الذي تمارسه القوى العظمى.

وفي ظل فقدان شهيتها في التورط بالتزامات عميقة؛ ستظل سياسة روسيا خلال عام 2020 مرتهنة بالقوى الإقليمية الفاعلة، ومضطرة للبحث عن الفرص المتاحة بدلاً من إملاء سياساتها، ما يثير تساؤلات حول قدرة موسكو على الاحتفاظ بدورها، خاصة وأن إستراتيجيتها تقتصر على سياسات قصيرة المدى تتمثل في تحقيق توازنات آنية بين عدد من الشركاء.

ومع نهاية العام 2019؛ يمكن ملاحظة وجود تغيير في طريقة تعاطي روسيا مع الأزمة السورية؛ ففي الزيارة الأخيرة التي قام بها مبعوث الرئيس بوتين الخاص لسوريا أليكساندر لافرينتيف، ونائب وزير الخارجية سيرجي فيرشينين إلى دمشق (2 ديسمبر 2019)، تمت مناقشة: "ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة المجموعات الدينية والعرقية"، وذلك بالتزامن مع لقاء عقده القائد الجديد للقوات الروسية في سوريا الجنرال أليكساندر تشايكو (48 عاماً) بقائد "قوات سوريا الديمقراطية" مظلوم كوباني، والذي أسفر عن إبرام اتفاق يتضمن نشر القوات الروسية في مناطق سيطرة "قسد". ويأتي تعيين الجنرال تشايكو قائداً للقوات الروسية في سوريا (سبتمبر 2019)، بهدف تسهيل تنفيذ الاتفاقيات الروسية-التركية بشأن الدوريات المشتركة في منطقة خفض التصعيد في إدلب، والتعاون مع قوات "قسد" لإنشاء موطئ قدم للقوات الروسية في المنطقة، فيما يضعف نفوذ بشار الأسد بدلاً من تقويته.





## أنقرة: حملة عسكرية ضخمة وإنجازات محدودة

استفادت أنقرة من قرار الانسحاب الأمريكي (ديسمبر 2018)، حيث شرعت في التخطيط لشن حملة واسعة النطاق ضد قوات "قسد"، متغاضية عن تعزيز "هيئة تحرير الشام" سيطرتها على إدلب مطلع شهر يناير 2019.

ودفعت المخططات الروسية قيادات "قسد" للتفاوض مع نظام دمشق بمباركة أمريكية، حيث أكدت إلهام أحمد في شهر فبراير أن قوات "قسد" المدعومة من الولايات المتحدة تدرس الاندماج مع قوات بشار الأسد بعد أن تكمل الولايات المتحدة انسحابها من البلاد، مشيرة إلى أنه: "يمكن أن تكون قوات سوريا الديمقراطية جزءاً من الجيش السوري الجديد"، ومؤكدة أن إدارة دونالد ترامب لم تعترض على فتح الأكراد السوريين مفاوضات مع دمشق، حيث رأى مسؤولون أمريكيون إمكانية حماية الأكراد عبر إقامة علاقة شبيهة مع نظام دمشق، وأكد عدد منهم أن ذلك أن السياسة الأمريكية لا تهدف إلى إسقاط النظام السوري، مشيرين إلى وقف واشنطن برنامج تسليح المعارضة من قبل وكالة المخابرات المركزية، وقطع تمويل المجالس المحلية في الشمال الغربي.

وتضمنت مفاوضات "قسد" مع النظام في دمشق، بدعم من واشنطن؛ رسم خارطة طريق تقود إلى سورية ديمقراطية لامركزية، وإقامة نموذج شبيه بإقليم "كردستان العراق" في الشمال السوري، ومنح الأكراد إدارة ذاتية ضمن الدولة السورية.

وبعد مفاوضات حثيثة مع واشنطن وموسكو؛ أعلن أردوغان (9 أكتوبر) بدء عملية "تبع السلام" شمال سوريا لإبعاد "وحدات حماية الشعب" الكردية عن الشريط الحدودي، ومنع إنشاء ممر إرهابي عبر الحدود، إلا إنه بعد علق عملياته العسكرية بعد ثمانية أيام (17 أكتوبر)، وتبين أن العملية التركية لم تكن تسير في إطار فجائي؛ بل سبقها قيام "الإدارة الذاتية" التابعة لقوات "قسد" بسحب قواتها وتدمير تحصيناتها وردم الخنادق، وإزالة سواترها الترابية، من مدينة رأس العين وتل أبيض على الحدود السورية-التركية بناء على تعليمات من واشنطن نهاية شهر أغسطس الماضي، وهما البلدتان اللتان تقدمت باتجاههما القوات التركية تحديداً في 9 أكتوبر، فيما قدمت كل من واشنطن وموسكو الغطاء اللازم لإتمام العملية، حيث قامت (10 أكتوبر) بإفشال مقترح لإدانة عملية "تبع السلام" تقدمت به خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال جلسة مغلقة لمجلس الأمن.

وتزامنت العملية التركية مع تقدم ميداني للقوات الخاصة الروسية وعناصر النظام لملء الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الأمريكية، ما اضطر القوات التركية لوقف مدفعيتها في تلك المناطق، والاكتفاء بتحقيق هدف جزئي يتمثل في إخراج "قسد" في المناطق الحدودية وإنهاء طموحها بإنشاء منطقة "حكم ذاتي"، بينما تمكنت موسكو من إعادة الجزء الأكبر من المنطقة إلى سيطرة النظام.

ونجح ترامب، من خلال تلك المناورة، في تجنب الصدام مع قوة حليفة لبلاده في الناتو من جهة، ودفع "قسد" للتفاوض على شروط أكثر عقلانية مع دمشق من جهة، وبعد تعنت قادتها في مفاوضاتهم مع النظام، باتوا مستعدين للتخلي عن طموحاتهم الانفصالية والقبول بمؤسسات حكم محلي متواضعة تخضع للحكومة المركزية في دمشق، فيما تخلت تركيا عن فكرة إنشاء منطقة عازلة، وقبلت بتعهدات واشنطن وموسكو بمنع ظهور كيان خاضع لسيطرة "وحدات حماية الشعب" الكردية في سوريا، حيث يمثل تفكيك "الإدارة الذاتية" هدفاً مشتركاً لكل من: تركيا التي ترغب في إبعاد خطر حزب العمال الكردستاني، وإعادة توطين اللاجئين، وروسيا التي ترغب في إعادة بسط سيطرة النظام على سائر الأراضي السورية، وأمريكا التي كانت ترغب في سحب قواتها من المنطقة على عجل.





## ”داعش“: انهيار الدولة وبقاء التنظيم

تلقي تنظيم ”داعش“ ضربتين قاسيتين تمثلتا في؛ إنهاء دولته بعد معركة ”الباغوز“ (مارس 2019) واستسلام عدد كبير من مقاتله الألمان، والفرنسيين، والبريطانيين، والسويديين، والأتراك، والكنديين والأذربيجانيين، والكازاخستانيين، والروس، بالإضافة إلى إعلان مقتل البغدادي (أكتوبر 2019).

إلا أن تلك التطورات لم تضع نهاية للتنظيم الذي استمر في العمل من خلال تبني إستراتيجية بديلة تتضمن تحويل مشروع الدولة إلى ”فكرة“ دون ”أرض“، وفتح مجال العمليات العسكرية النوعية في سوريا والعراق، وعمليات ”الذئاب المنفردة“ في مختلف العواصم الغربية، حيث راهن قادة التنظيم على إمكانية توظيف الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الأمريكية لإعادة تجميع بقايا مقاتليهم، وإنشاء قواعد ارتكاز جغرافية جديدة، محتفظين بخلايا نشطة في عدد من المحافظات، وبجيب كبير في البادية السورية بشمال مدينة السخنة وصولاً إلى داخل الحدود الإدارية لمحافظة دير الزور، حيث تمتعوا بحرية الحركة والتخفي بين المدنيين، ما فسر بدوره استسلام عدد كبير من الجهاديين الأجانب، إذ إنهم لا يستطيعون الذوبان في النسيج القبلي في هذه المنطقة مثل العراقيين والسوريين.

ويسود الاعتقاد أن عناصر التنظيم سيعودون للخروج والاستعراض الإعلامي بصورة أكبر عام 2020، خاصة وأنهم يتمتعون بمصادر دعم تضمن لهم الاستمرار وإعادة التشكيل، وأن يستمروا في شن حروب العصابات، إذ لا يزال التنظيم يحتفظ بنحو 81 ألف مقاتل في سوريا والعراق، بما في ذلك 3 آلاف أجنبي، منظمين وفقاً لمبدأ "الخلايا النائمة" والمستقلة، ولدى قادته نحو 300 مليون يورو، يخفونها في مخابئ آمنة بالعراق وسوريا، ويستخدمونها لتمويل الأنشطة الإجرامية مثل الابتزاز والخطف والسرقة والتفجير، مستفيدين من حرية الحركة التي أصبحت متاحة لهم، بعد تحررهم من نظام الحكم والإدارة المحليين بعد طردهم من المناطق التي كانوا يسيطرون عليها.

في هذه الأثناء؛ يمثل "مخيم الهول" معسكراً يخضع بالكامل لسيطرة داعش حيث يحتوي على 20,000 امرأة و50,000 طفل كانوا يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة التنظيم قبل سقوطه، ويفرض التنظيم أحكامه على قاطني المخيم.

وتتحدث المصادر العسكرية عن شن التنظيم عمليات أكثر غموضاً وتعقيداً وتستراً ضد قوات التحالف الدولي، إذ لا يبدو عناصر "داعش" معنيين بالسيطرة على الأرض، وإنما يهدفون إلى إلحاق أكبر قدر من الأذى بخصومهم في العراق وسوريا، حيث تتضمن إستراتيجية "داعش" الجديدة إعادة الانتشار في الصحراء، وشن هجمات وتفجيرات انتحارية على حواجز الطرق أو القوافل، وتنفيذ أعمال قتل واستهداف السياسيين والمسؤولين، فيما يعكف التنظيم على زرع شبكة من العناصر في المناطق الحضرية لتنفيذ الهجمات ومضايقة الخصوم وإلحاق الضربات بهم بعيداً عن خط المواجهة، بالإضافة إلى شن عمليات تستهدف البنى التحتية وتعطيل طرق الإمداد.





## إدلب: رهينة تنظيم القاعدة

تعمل القيادة العامة لتنظيم القاعدة على رص صفوفها وتوحيد القوى الرئيسة التابعة لها من خلال تعزيز تحالفاتها في غرقتي "الفتح المبين" و"وحرص المؤمنين"، مكررة بذلك نموذج "جيش الفتح" الذي حققت المعارضة عبره أبرز انتصاراتها عام 2015، وسيطرت من خلاله على كامل محافظة إدلب، وهددت النظام في حماة واللاذقية، إلى أن جاء التدخل الروسي الذي أنقذ النظام وقلب الطاولة عليها.

ولتحقيق تلك الأهداف؛ أعادت القيادة العليا للتنظيم تنشيط جهودها لتوحيد الجماعات المناهضة للأسد ضمن قوة عسكرية موحدة شمال غربي البلاد، وذلك في أعقاب سيطرة النظام على مدينة "خان شيخون" الإستراتيجية (22 أغسطس) بدعم من القوات الخاصة الروسية، ومثل هذا التقدم نصراً كبيراً للأسد وروسيا وإيران بعد تكبدهم خسائر فادحة على يد المعارضة لعد أشهر، وتعمل هذه القوات على محاصرة مناطق سيطرة القاعدة، في إدلب وحشورها في زاوية صغيرة غرب الطريق السريع (M5)، فيما تتمثل الإستراتيجية الجديدة لتنظيم القاعدة في محاولة توحيد الحركات "السلفية الجهادية"، مستفيداً من سعي الفصائل لمضاعفة عمليات التجنيد.

وكانت القيادة العامة للتنظيم قد أصدرت دعوة للتعبئة العامة (15 أغسطس) بهدف وقف تقدم النظام في محافظة إدلب، ووجهت المقاتلين للعودة إلى نموذج "جيش الفتح" بقيادة شخصيات من التنظيم، وعلى الرغم من التعاون النسبي، إلا أن توحيد صفوف الفصائل يبدو متعذراً في ظل الانقسام القائم بين غرفتي عمليات منفصلتين، هما: غرفة "وحرص المؤمنين"، التي تضم "حراس الدين"، وغرفة "الفتح المبين" التي تضم "هيئة تحرير الشام" وفصائل أخرى مدعومة من تركيا.

ويبدو الموقف التركي ضعيفاً إزاء التصعيد الروسي الهادف إلى إعادة كامل محافظة إدلب للنظام، الأمر الذي سيثير مشكلة حول مصير مختلف الفصائل المدعومة من قبل أنقرة، والتي تبدو منشغلة بمحاولة إنشاء منطقة آمنة على طول حدودها، فيما تبدو أنقرة غير جادة في إنهاء وجود "هيئة تحرير الشام"، والتي تعتبر السبب الأكبر لما تمر به المنطقة من مصاعب.

في هذه الأثناء؛ يعمل بشار الأسد على تصعيد الموقف في إدلب بهدف تأجيج مشكلة اللاجئين مع تركيا، واستغلال زخم الدعم العسكري الروسي لإكمال السيطرة على المحافظة، إضافة إلى سعيه للتضييق على القوات التركية في سوريا.

وتضفي عمليات القصف الأمريكية ضد الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة بُعداً آخر لمتاعب أنقرة في الشمال السوري، إذ إنها تعاني من الضغط العسكري الروسي في إدلب، فيما تتدهور الحالة الإنسانية في المحافظة المنكوبة، ويعاني ملايين المدنيين جراء القصف الهمجي، والتهجير القسري، وتراجع مشاريع الإغاثة والدعم، فضلاً عن الظروف المناخية الصعبة.





## دمشق: تداعي سلطة بشار الأسد

شهدت المناطق التي توصف بأنها موالية للنظام في شهر يناير 2019، حالة تدمير غير مسبوق، حيث ارتفعت أصوات إعلاميين وفنانين بمناشدة بشار الأسد لإنقاذ الموقف الاقتصادي والأمني المتردي في سائر المحافظات، وساد القلق من تجرؤ موالين معروفين على مهاجمة بشار الأسد والتهكم به علناً، واتهامه بالوقوف خلف شبكات الفساد.

وفي المناطق ذات الأغلبية العلوية؛ نشط موالون لآل الخير وآل عثمان وأبناء رفعت وجميل الأسد ضد هيمنة آل شاليش وآل مخلوف على مقاليد الأمور ولوغهم في الفساد، وتزعم أبناء "جبله" الحملة ضد بشار الأسد والدائرة المحيطة به، وذلك في ظل ضائقة اقتصادية خانقة، وتكدس الطوابير على المواد الأساسية والتدفئة كالحجاز والمازوت، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض الليرة، وتفشي البطالة والجريمة، ومظاهر الاحتكار والمحسوبية، فضلاً عن انعدام الأمن وانتشار الحواجز مجهولة الهوية، وهيمنة الميليشيات الأجنبية والقوات الرديفة التي باتت خارجة السيطرة.

وتعاني سائر المحافظات السورية من تدهور مستوى المعيشة، وتفشي الاحتقان بصورة واضحة في دمشق، حيث يوقع انقطاع الوقود والغاز والكهرباء العاصمة وغيرها من المناطق في حالة ظلام دامس، وتنتشر مظاهر الفقر المدقع والاحتقان الشعبي جراء تفشي الفساد وتدهور الأوضاع الأمنية وارتفاع معدلات البطالة، واضطرار الناس للوقوف على طوابير طويلة للحصول على المواد الأساسية، ولجوء بعضهم إلى دفع الرشاوى والإتاوات لعناصر الميلشيات.

وبحلول الربع الأخير من عام 2019؛ تلاشت جميع الآمال التي عقدها النظام على فك العزلة الدولية وتحسين الوضع الاقتصادي، حيث قدمت تقديرات "البنك الدولي" و"منظمة الشفافية العالمية" أرقاماً مفزعة حول مستوى الفساد وسوء الإدارة واحتقان الفئات الشبابية في المناطق الخاضعة للنظام، بالتزامن مع فشل جهود الإصلاح ومشاريع التنمية، واستمرار الأعمال القتالية والاضطرابات العنيفة، وتنامي مظاهر التطرف والإرهاب، ففي يوليو 2019؛ قدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وجود نحو 11,7 مليون سوري بحاجة للإغاثة والحماية من أصل 18 مليون مدني موجودين في الداخل السوري، وقدّر وجود 5,6 مليون لاجئ في الخارج، ونحو 6,9 مليون نازح في الداخل، وتسرب نحو 2,1 مليون طفل سوري من المدارس، وتعرض 1,3 مليون طفل آخر لخطر التسرب منها، وتدهور قطاعات التعليم والزراعة والتجارة وفرص العمل، والرعاية الصحية.

ورجحت تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) احتمالات اندلاع المزيد من العنف والتطرف، واستمرار فقد سوريا للحكم الفاعل والصادق والرغبة في إعادة بناء الدولة، حيث صنفت سوريا في قاع قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم، إذ احتلت المركز 178 من 180.

وتزامنت التراجع الاقتصادي الهائل مع تساؤل فرص الحصول على معونات اقتصادية دولية، خاصة وأن النظام لم يعد يملك أية مصداقية في استخدام المساعدات بما يعود بالنفع على المواطنين، وأكدت النشرة السنوية لموقع الاستخبارات المركزية الأمريكية (أكتوبر 2019) أن الاقتصاد السوري قد تدهور على نحو خطير منذ اندلاع الحرب (2011)، حيث انخفض بمقدار يزيد على 70% خلال الفترة 2010-2017، فيما تنشغل حكومة النظام بمعالجة آثار العقوبات الدولية، وتبدو عاجزة عن ترميم الضرر واسع النطاق الذي أصاب البنية التحتية، وعن التعامل مع الأزمات الناتجة عن انخفاض الاستهلاك والإنتاج المحلي، وتساؤل الدعم، وارتفاع التضخم، وتراجع احتياطات النقد الأجنبي، وتنامي عجز الميزانية والعجز التجاري.

وعكس انهيار الليرة السورية؛ الوضع السياسي والاقتصادي الهش في البلاد، حيث فشلت القرارات الارتجالية للحكومة في وقف تدهور قيمتها، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وجعل نحو 90% من السكان تحت خط الفقر، فيما تظهر تصنيفات البنك الدولي أن سوريا تقبع في المرتبة 179 من أصل 190 من حيث التنمية، وتُحذّر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية من تفشي البطالة التي بلغت نسبة 50%، ما جعل سوريا في المرتبة 217 من بين 218 دولة تم تنصيفها، وهو ثاني أعلى مستوى للبطالة في العالم.



وتندلع في الأسابيع الماضية حرب إشاعات وتسريبات بين بارونات "اقتصاد الحرب"، وذلك في أعقاب التحقيقات والأحكام القضائية التي صدرت بالحجر على أموال ومنع سفر بعض المتنفذين، فيما تتداعى سلطة بشار الأسد؛ وسط أنباء عن تمرد أبناء عمومته، وخروجهم عن سلطته، وعلى رأسهم حافظ بن منذر الأسد، و"بشار طلال الأسد" زعيم ميلشيا "الحارث"، وسليمان هلال الأسد، وعدد من قادة الميلشيات من آل بركات وآل عثمان وآل مخلوف، ما أدى إلى إغلاق فرع "الحزب السوري القومي الاجتماعي" التابع لابن خال الرئيس رامي مخلوف، وحل إدارة "جمعية البستان الخيرية" التابعة له في اللاذقية، فيما لا يزال ذو الهمة شاليش متوارياً عن الأنظار بعد مدهمة قوة روسية مقلعاً قريباً من قاعدة "حميميم"، ويدور الحديث عن مغادرته إلى طهران بطائرة إيرانية خاصة، أو أنه متخفي في إحدى مواقع الحرس الثوري الإيراني في سوريا.

وعلى إثر الاعتماد المرتقب لقانون قيصر من قبل الإدارة الأمريكية، يتوقع أن تتخذ واشنطن المزيد من الإجراءات للتضييق على النظام، وأن تفرض عقوبات جديدة على أية جهة تتعامل معه، أو توفر له التمويل، فيما يسهم تخبط بشار الأسد، ورفضه لمشروع "الحضن العربي"، ولجؤه لإيران إلى المزيد من التدهور الاقتصادي إلى انهيار مشاريع إعادة تأهيل النظام ورفع العقوبات الدولية عليه ودخول رأس المال الخليجي المرتقب، إذ لا تُبدي أي من القوى الخارجية اليوم رغبتها في تبديد أموالها بقضية خاسرة، وبشكل بقاء بشار الأسد اليوم العقبة الرئيسة أمام إعادة تأهيل سوريا، إذ إنه يُمعن في انتهاك الحقوق الأساسية للشعب السوري، ويتحدى إرادة المجتمع الدولي، ويتخبط في سياسات هوجاء تمنع عودة اللاجئين، وتدفع حاضنته العلوية للتذمر نتيجة ضيقها ذرعاً بالوضع الكارثي، وعدم تجرعها من انتصار بشار الأسد "المزعوم إلا المرارة وضنك العيش".





## اللجنة الدستورية: تغطية على إخفاقات المجتمع الدولي

لم يحظ الاجتماع الرابع عشر لأستانة (10 ديسمبر 2019) في العاصمة الكازاخية "نور سلطان"، بأي اهتمام إعلامي يذكر، إذ لم تكن هنالك أية توقعات بإمكانية حلحلة الملفات الأساسية كإطلاق سراح المعتقلين أو إجراءات بناء الثقة، أو عودة اللاجئين، أو تقديم المساعدات الإنسانية للسوريين المنكوبين جراء العمليات الإجرامية التي يقوم بها "الضامنون" الروس والإيرانيون.

وكانت موسكو قد نجحت في فرض مشروع "الإصلاح الدستوري" بديلاً عن الطرح الذي قدمه بيان "جنيف (1)"، وقرار مجلس الأمن (2015/2254) والذي نص على تأسيس "هيئة حكم انتقالي"، حيث اندفعت الوساطة الأممية للقبول بالطرح الروسي، وأرسل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش خطاباً إلى رئيس مجلس الأمن (26 سبتمبر 2019) أرفق فيه ملحقاً تحدث عن إمكانية قيام اللجنة الدستورية بمراجعة دستور 2012؛ "وأن تقوم بتعديل الدستور الحالي أو صياغة دستور جديد"، وفي ذلك إلزام للمعارضة بقبول مرجعية دستور 2012 في المفاوضات، وبمنح بشار الأسد القدرة على تعطيل العملية برمتها، والاستفادة من عدم تحديد فترة إنجاز محددة، ومن قدرته على إطالة أمد المفاوضات بهدف الإبقاء على دستور 2012 نافذاً لفترة قد تمتد لسنوات.

وفي هذه الأثناء؛ دفعت الوساطة الأممية باتجاه مناقشة الدستور والانتخابات قبل تناول القضايا الأساسية التي تدرج في "اتفاقيات السلام"، وعلى رأسها: ترتيبات الحكم في الفترة المؤقتة، والهيكلية التنفيذية والتشريعية الجديدة، وحماية حقوق الإنسان، ومبادئ الإصلاح القضائي، وإصلاح مؤسسات القطاع الأمني، ولم تكلف الوساطة الأممية نفسها عناء إلزام النظام بالامتثال للقرارات الأممية واجبة التنفيذ الفوري وغير المشروط، أو تقديم أية مبادرات لإثبات حسن النية.

وفي مقابل استمرار النظام في تعنته؛ يتذرع المتحدثون باسم المعارضة عن عدم توفر البديل للحل السياسي، دون إدراك أن العملية الدستورية لا توفر البديل الفعلي، وذلك لما تكتنفه من غموض حول ترتيبات العملية التفاوضية، وتعليق مصير ملايين المعتقلين واللاجئين والنازحين ريثما يتم الانتهاء من حسم جدليات الصياغة النصية للدستور، ودون الأخذ في الاعتبار أن استمرار الصراع المسلح أثناء عملية صياغة الدستور سيؤدي حتماً إلى عرقلة الترتيبات الدائمة ومحاولات التوافق عليها، حيث ألقت هذه الإستراتيجية عن كاهل الوساطة الأممية معضلة انهيار المفاوضات نظراً لامتناع النظام عن الامتثال للقرارات الأممية ورفضه وقف جرائمه، كما فوتت فرصة مناقشة العدالة الانتقالية والأبعاد الإنسانية في التسوية السلمية كالإفراج عن المعتقلين.

ويستمر تراجع موقف هيئة التفاوض التي فقدت موقعها المركزي في العملية التفاوضية لصالح لجنة دستورية تم تليفيقها من 150 شخصاً تختارهم الدول الفاعلة، دون أي اعتبار وطني، وتسود القناعة لدى السوريين بأن أية صياغة بديلة لدستور 2012، لا يمكن أن تنهي معاناة السوريين أو أن تحقق العملية الانتقالية المنشودة، بل ستبقى حبراً على ورق ما دامت قوى الأمن والجيش غير مستعدة للقبول بمرجعيتها أو غير راغبة بتنفيذها على أرض الواقع، وقد أثبتت جميع محاولات الإصلاح الدستوري في الدول التي تشهد صراعات داخلية فشلها في فرض عملية تسوية سياسية، وذلك لأن المؤسسات الأمنية والعسكرية لا تمتلك ثقافة الالتزام بالمرجعية النصية أو احترام الإرادة الشعبية.





## طهران: انهيار مشروع التوسع الفارسي على أعتاب 2020

تودع طهران وبغداد وبيروت العام 2019 بحركات احتجاجات لم تشهد المنطقة لها مثيلاً منذ اندلاع أحداث "الربيع العربي" عام 2011، فيما تعاني دمشق من أسوأ أزمة اقتصادية تمر بها منذ بداية الأحداث.

ويراقب بشار الأسد بقلق بالغ تصاعد لهيب الاحتجاجات الشعبية الإيرانية التي تضع على رأس مطالبها؛ وقف تزويد دمشق بالمحروقات الإيرانية وتمويل الميليشيات الأجنبية في سوريا، والانكفاء نحو الداخل بدلاً من إذكاء الصراعات في دول الجوار.

ويتساءل مستشارو القصر الجمهوري عن مدى قدرة ملايي إيران على التضحية بأمنهم الداخلي والاستمرار في تزويد نظام بشار المتداعي بالمحروقات، وتحمل وطأة الحراك الشعبي المناهض لهم في المدن الإيرانية نتيجة قرار حكومة روحاني رفع أسعار المحروقات بنسبة 200%.

ويتنامى القلق لدى بشار الأسد من ارتباط مصيره بالمعركة التي يخوضها حلفاؤه لإنقاذ سلطتهم في بغداد وبيروت، حيث يدرك قادته العسكريون أنهم لن يتمكنوا من تحقيق أي تقدم في محافظة إدلب إلا من خلال دعم الميليشيات الشيعية اللبنانية والعراقية التي لن تكون متاحة في ظل انشغال قاسم سليمان بقمع الانتفاضات الشعبية في المدن العراقية واللبنانية، الأمر الذي سيضطره لتأجيل حملته المزمعة على إدلب، خاصة وأن قادة الكرملين قد ألمحوا إلى إمكانية وقف خطط التصعيد في المحافظة المنكوبة خلال الفترة المقبلة.

وبعيداً عن نظريات المؤامرة التي تتبناها المؤسسات الشيعية في كل من العراق ولبنان وإيران، ومحاولاتهم البحث عن الدور الخارجي في الأزمات التي يعانون منها؛ فإن ملامح تصدع "البيت الشيعي" العراقي كانت قد بدأت في الظهور منذ شهر سبتمبر الماضي، حيث واجهت الكتل السياسية الشيعية موجة خلافات غير مسبوقة، وبدأت حكومة عادل عبد المهدي تترنح نتيجة انهيار التحالف بين تلك الكتل، إلى أن انهارت باستقالة عبد المهدي (1 ديسمبر)، فيما استمر الصراع بين مكونات الحشد الشعبي الذي فقد جزءاً كبيراً من موارده جراء تدهور الاقتصاد الإيراني، وعجز الحرس الثوري عن الوفاء بالتزاماته تجاههم، واتهام قادته بالفساد والكسب غير المشروع.

وتصارع النخب السياسية في لبنان للتوصل إلى تشكيل حكومي عقب استقالة الحريري (29 أكتوبر)، فيما يتخبط الرئيس اللبناني ميشيل عون وصهره جبران باسيل في جملة تصريحات تزيد المشهد السياسي تأزماً.

أما الخاسر الأكبر فهو حسن نصر الله، الذي كان قبل عدة أيام يفاخر بإنقاذ النظام السوري من السقوط، وبدور قواته في أعمال القمع ببغداد ومدن الجنوب العراقي، وبدعم الحوثيين في صنعاء، معتبراً أن قواته هي الضامن الوحيد للأمن في لبنان، ومنعها من الانحدار إلى حرب أهلية، إلا أن حزبه وقف عاجزاً أمام الحشود الغاضبة، وظهر الموالون له بصورة قبيحة على المستوى المحلي والدولي، وهم يقومون بأعمال القمع والتعدي على المتظاهرين السلميين.

وتكمن مشكلة سياسيي لبنان في انقلاب الشعب على نظام المحاصصة الذي يُعتبر "حزب الله" المستفيد الأكبر منه، إذ إنه يُمكنه من تعطيل أعمال الحكومة دون الحاجة للقيام بأية مساهمة إيجابية، وذلك في ظل تغول حزبه وتسلطه على قوى الأمن.

ويعلم نصر الله أنه في حال إرساله قوات لقمع الاحتجاجات فسوف يخامر بإثارة انتفاضة مدنية أوسع نطاقاً من تلك التي تشهدها البلاد حالياً، خاصة وأن حزبه يشارك بمناصب وزارية في الحكومة المستقيلة، إضافة إلى تمثيله في البرلمان، وبالتالي فإن لديه الكثير ليخسره في حال سقوط حلفائه؛ الرئيس عون، وصهره جبران باسيل.

وفي طهران؛ يبدو أن سياسية "الضغط القصوى" التي مارستها الإدارة الأمريكية قد آتت ثمارها، حيث أقر الرئيس حسن روحاني (12 نوفمبر) بتدهور وضع الاقتصاد الإيراني بعد مرور عام من العقوبات النفطية الأميركية قائلاً: "إن البلاد ليست في وضع طبيعي ولدينا ظروف صعبة ومعقدة"، مؤكداً صعوبة إدارة شؤون البلاد في ظل العقوبات، ومقترحاً زيادة الضرائب على المواطنين لتعويض العجز، حيث انخفضت صادرات نفط إيران نتيجة العقوبات إلى أقل من 150 ألف برميل يومياً، مقابل أكثر من مليوني برميل يومياً قبل انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني في مايو 2018، وإعادة العقوبات الشاملة على إيران.

وجاء خطاب روحاني على خلفية قمع المتظاهرين، ما أدى إلى مقتل نحو 1000 مدني، واعتقال الآلاف ولجوء السلطات الإيرانية إلى قطع خدمة الإنترنت على عدد من المدن بينها طهران، دون أن يؤثر ذلك على وتيرة الاحتجاجات التي انتشرت في نحو 100 مدينة وبلدة، وقيام المتظاهرين بإحراق نحو 100 بنك، و57 متجراً.

ويتوقع أن تؤثر تلك الأحداث، عام 2020؛ في تراجع الدور الإيراني بسوريا نتيجة فشل "الحرس الثوري" الإيراني في تجنيد المزيد من المقاتلين الشيعة، وذلك بسبب حاجتها إلى المزيد من العناصر الأمنية لقمع التظاهرات في المدن العراقية واللبنانية، وتأجيج موجة ثانية من ردود الأفعال الشعبية في البلدات والمدن الخاضعة للنظام، حيث خرج المئات من الأهالي درعا في مظاهرات (12 نوفمبر) نددت بالنظام وطالبت بإسقاط الأسد، وذلك بالتزامن مع قيام مجموعة تطلق على نفسها اسم "سرايا المقاومة في حمص" بمهاجمة مبنى الشرطة العسكرية وفرع أمن الدولة في مدينة الرستن، في حادثة هي الأولى من نوعها منذ سنوات. وكذلك الحال بالنسبة للخطوة الشرقية التي انفجرت فيها عبوة ناسفة بحاجز تابع للنظام (9 نوفمبر)، موقعة قتلى وجرحى، في حادثة تعتبر الأولى منذ سيطرة نظام الأسد على المنطقة مطلع عام 2018، ويبدو أن البلاد مقبلة على موجة جديدة من الحراك الشعبي الذي سيغير معادلة الصراع بصورة كبيرة، حيث شهدت شوارع بيروت والعراق وإيران رفع أعلام الثورة السورية، كما رُفعت أعلام العراق ولبنان في مظاهرات شعبية بإدلب وغيرها من المدن، وطالبت الاحتجاجات الشعبية الإيرانية حكومة طهران برفع الدعم عن النظام، ومن شأن تلك التفاعلات أن تذكي ردود أفعال شعبية بدأت تظهر ملامحها في العمق السوري.

وعلى الرغم من الفرص التي توفرها أزمة تصدع "البيت الشيعي" في المشرق العربي لاستعادة الأمن وتخفيف الاحتقان الطائفي وتحقيق السلم الأهلي؛ لا تزال المؤسسات التي تدعي تمثيل المعارضة غير قادرة على الارتقاء إلى مستوى التفاعل مع الأحداث، حيث يقتصر دورها في الغالب على ترقب المبادرات الدولية والاستجابة لها، دون أن تتمكن من تشكيل رؤى ناضجة أو إستراتيجية شاملة للتعامل مع تحولات المشهد، الأمر الذي يزيد من عزلتها ويوسع الفجوة بينها وبين الشارع السوري المتدمر.





## نهاية مفهوم "الصراع الصفري"

يمثل العالم العربي اليوم حلبة صراع دولية حيث تتدخل القوى الكبرى في الصراعات التي تعصف بالجمهوريات العربية المتهالكة، فيما تستغل إيران حالة التشظي العربي لتنشئ بدورها منظومة من الجماعات الراديكالية والميليشيات الطائفية، وتعزز نفوذها في بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء وغيرها من المدن والبلدات العربية التي وقعت ضحية الصراع الإثني والطائفي.

إلا أن التوقعات لعام 2020 تشير إلى تقلص شهية القوى الإقليمية والدولية في شن المزيد من الحروب في المنطقة، وذلك نتيجة انهيار مفهوم "الصراع الصفري" (الذي ينتهي باستئصال الخصم والقضاء عليه) في القرن الحادي والعشرين، وذلك نتيجة عجز القوى الكبرى عن تحقيق انتصارات نهائية في حروب الألفية، فيما تستمر القوى المهزومة بشن عمليات استنزافية تمتد لسنوات طويلة.

فعلى الرغم من استخدام القوة المدمرة، والأسلحة التي لم يُعرف لها مثيل في التاريخ البشري في معارك القرن الحادي والعشرين، وخاصة في أفغانستان (2001) والعراق (2003)؛ إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تتفاوض مع طالبان بهدف التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي عقب مرور 81 عاماً من غزو أفغانستان، ولا يزال الوضع الأمني والسياسي في العراق متردياً عقب مرور أكثر من 61 عاماً على الغزو الأمريكي، علماً بأن الولايات المتحدة أنفقت نحو 1,6 ترليون دولاراً من ميزانيتها على حربي أفغانستان والعراق.

ويستخدم اسم "الحرب الطويلة" للإشارة إلى الحرب على الإرهاب، والتي لا تزال قاصرة دون تحقيق أهدافها على الرغم من إنفاق واشنطن نحو 6 ترليون دولاراً في محاربة الجماعات الإرهابية عبر العالم خلال السنوات السبعة عشر الماضية دون التمكن من إعلان النصر عليها، فيما تستمر معضلة تحقيق أمن الممرات المائية في تشكيل المهدد الأمني الأكبر في الخليج العربي عقب انقضاء أكثر من 28 عاماً على نهاية حرب الخليج الأولى (1991).

وإذا أضفنا التكلفة العالية للربيع العربي، والذي تقدر خسائره بنحو ترليون دولار، وإزهاق أرواح أكثر من مليون نسمة، وتشريد نحو 25 مليون مدني؛ فإن المشكلة لا تكمن في التكلفة العالية للحروب الحديثة فحسب، وإنما في استدامة الأزمات الناتجة عن الحروب وعدم القدرة على حسمها، إذ تشير الدراسات الاستشرافية إلى أنه لم يعد من الممكن كسب أية حرب مستقبلية نظراً لتعقد المشهد الدولي وتداخل أطراف الصراع، بل يُتوقع أن يقع العبء الأكبر في المرحلة المقبلة على الجماعات ما دون الدولة من ميلشيات طائفية وعشائرية وإثنية لخوض الصراعات نيابة عن الدول التي ستناي بنفسها عن خوض الحروب وتكتفي بتوفير التمويل لتلك الجماعات المتصارعة.

وفي ظل التوقعات الاقتصادية القاتمة لعام 2020؛ يبدو أن ظاهرة الصراع البيئي في المجتمعات العربية آيلة للزوال، في ظل فقدان الرغبة لدى الأجيال الجديدة في خوض المزيد من الحروب، حيث تشتكي معظم الميلشيات من تسرب عناصرها وإيثارهم الهجرة بأهليهم من مواطن الصراع إلى مناطق أكثر أمناً.

أما في سوريا؛ فإن استمرار تعنت النظام، وعجز المؤسسات التي تدعي تمثيل المعارضة عن تحقيق أي اختراق سياسي أو ميداني يذكر، وغياب المبادرات الإقليمية أو الدولية الفاعلة، سيفضي إلى تجميد الأزمة السورية طوال العام 2020، ما يفرض على السوريين صياغة مبادرات وطنية خارج الصندوق الأممي الذي يبدو فارغاً في الوقت الحالي، وأن يبحثوا عن بدائل سياسية للتعامل مع الأزمات التي لا توجد رؤية دولية لمعالجتها في الفترة الراهنة.





Strategy  
W A T C H



المركز  
الإستراتيجي

## التقرير الاستراتيجي السوري

تقرير شهري يرصد أهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والأمنية والعسكرية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية في الشأن السوري.

العدد رقم 74 – 23 ديسمبر 2019

## المركز الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

[www.strategy-watch.com](http://www.strategy-watch.com)